الله تعالى الذي يحقق العدل ، ويقيم الحق ، ويمنع الظلم ، ويكبح جماح المعتدين والمنحرفين.

وظهر في التاريخ الإسلامي عدد لا يُحصىٰ من **العلماء الأعلام ، والمفتون البارزون** ، منهم كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، ومن التابعين سعيد بن جبير ، ثم الأئمة الأربعة: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، ثم أصحابهم كأبي يوسف ومحمد والمزني وإسحاق الحربي وابن القاسم ، ثم ابن سريج وأبو حامد الإسفراييني ، ثم النووي والعز بن عبد السلام ، وابن تيمية ، والسبكي والسيوطي ، وحتىٰ عصرنا الحاضر.

المبحث الثاني: أهلية السيوطي للفتوىٰ

عرفنا سابقاً أن **الفتوىٰ فرع من علم الفقه** ، وأنها تقوم على بيان الأحكام الشرعية ، وأن دراسة علم الفقه هو نقطة البداية في علم الفتوى ، وأن إتقان علم الفقه ، والتعمق في تحصيله ، والتوسع في معرفته ، هو الركن الرئيس للفتوى ، والأساس القويم لحسن القيام بها ، والنبوغ فيها ، ومتى أصبح الإنسان فقيهاً ، وبلغ شأوه ، اشتهر في الآفاق ، والتف حوله الطلاب ، وقصده الناس بالسؤال ، وعظمت سمعته بين العلماء ، ليكون مفتياً باستحقاق وجدارة ، ويثبت كفاءته العالية.

لذلك نبين صلة السيوطي بالفقه ، ودراسته له ، ومصنفاته فيه ، وبلوغه المرتبة العليا في تحصيله بالاجتهاد ، وتوفر أهلية الفتوى وشروطها فيه.

السيوطي يدرس الفقه:

نشأ السيوطي في جو علمي ، يفوح الفقه منه من كل قطر وجانب ، ابتداءً من البيت والأسرة ، إلى رحاب مجالس الفقه في القاهرة ، وهي

موئل العلم ، ومجمع الفقهاء ، ثم في بقية المدن العربية والإسلامية كما سيأتي.

واتجه السيوطي رحمه الله تعالى بهمة ونشاط إلى علم الفقه ، معترفاً بفضله ومكانته وأهميته ، فدرسه على كبار علماء عصره ، وأخذه عن جماعة من الشيوخ ، ولازم شيخ الإسلام علم الدين البُلْقيني في الفقه حتى مات (سنة ٨٦٨هـ/ ١٤٦٤م)[١] ، فلازم ولده ، وقرأ عليه عدة كتب في الفقه إلى أن أجازه بالتدريس والإفتاء سنة ست وسبعين وثمانمئة ، وبعد وفاته لزم شيخ الإسلام شرف الدين المناوي ، وأخذ الفرائض ، وهو أحد فروع الفقه ، وأهم مباحثه ، وأكثر مسائله صلة بالفتوىٰ والاستفتاء ، عن فرضي زمانه العلامة الشيخ شهاب الدين الشار مَسَاحي ، وحفظ السيوطي كتاب «العمدة» في الفقه ، ثم حفظ «المنهاج» للنووي في الفقه ، و«المنهاج» في أصول الفقه للبيضاوي[٢].

وكان السيوطي يحب الفقه ، ويطمع أن يبلغ فيه أقصاه ، فيقول عن

---

(١) هو شيخ الإسلام صالح بن عمر بن رُسلان البلقيني ، القاضي ، من علماء الحديث والفقه الشافعي ، وهو ابن شيخ الإسلام سراج الدين البُلقيني المشهور (ت٨٠٥هـ) ، وجمع فتاوى والده ، وتصدر للإفتاء والتدريس ، وولي قضاء الديار المصرية ، وتوفي وهو على القضاء ، ودرس عليه السيوطي الفقه ، وأجازه بالتدريس ، ثم درس على ولده. (الأعلام ٣/ ٢٧٩. حسن المحاضرة ١/ ٤٤٤ ، ٤٤٥).

(٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ويكثر اسم كتاب «عمدة الأحكام» في الفروع الفقهية ، وهو للشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد ، موفق الدين بن قدامة الحنبلي المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ ، وهو مختصر في العبادات الخمس وسائر أبواب الفقه (كشف الظنون ١/ ١٣١) وللشيخ عبد القاهر الجرجاني «العمدة» في التصريف ، وللفقيه أبي بكر الشاشي الشافعي «العمدة» في الفقه ، وهذا هو المراد في كلام السيوطي ، لأنه صرح بالنقل عنه في فتاويه ، (انظر: الحاوي للفتاوي ص ٢٢٩).

نفسه: «فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ...» ثم يقول: «وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر (العسقلاني)، وأفتيت من مستهل سنة إحدىٰ وسبعين»[1].

ويقول السيوطي عن نفسه: «ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، على طريقة العرب والبُلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة»[2].

ويعترف السيوطي أنه حلَّق في معظم هذه العلوم، وفاق فيها الأقران والأشياخ، ولكنه لم يبلغ نفس المرتبة في الفقه والفرائض، فيقول: «والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة، سوىٰ الفقه، والنقول التي اطلعت عليها فيها، لم يصل إليها، ولا وقف عليه أحد من أشياخي، فضلاً عمن دونهم، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي أوسع نظراً، وأطول باعاً» ثم يقول: «ودون هذه السبعة في معرفة أصول الفقه والجدل...، ودونها الفرائض»[3].

السيوطي يصنف في الفقه:

ومما يدل على المكانة الفقهية التي يتمتع بها السيوطي، والساحة الواسعة التي جال فيها أنه اشتغل في الفقه مدة طويلة، وعاش في أجوائه، ومارس العمل فيه، وصار له باع كبير فيه تدريساً وإفتاءً، واختصاراً لأشهر كتب الفقه وأهمها، وأوسعها في المذهب الشافعي،

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٦، ٣٣٨.
(٢) حسن المحاضرة ١/٣٣٨.
(٣) المرجع السابق.

ثم صنف فيه استقلالاً وتقعيداً ، ولذلك نذكر أهم آثاره الفقهية ، وهي :

١ ـ مختصر «الحاوي الكبير للماوردي» وتوجد منه نسخة مخطوطة كاملة في المغرب .

٢ ـ مختصر «الروضة للنووي» ويُسمى «القنية» .

٣ ـ مختصر «التنبيه للشيرازي» ويُسمى «الوافي» .

٤ ـ مختصر «الأحكام السلطانية للماوردي» وهو في نظام الحكم ، وأجهزة الدولة ، والسياسة الشرعية .

٥ ـ الحاوي للفتاوي ، وسوف نقدم له دراسة وتحليلاً إن شاء الله تعالى .

٦ ـ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية[1] ، وقدمت له دراسة مستقلة في بحث خاص .

وإذا أردنا التأكد من معرفة الجهد الفقهي الذي بذله السيوطي ، والممارسة العملية الطويلة له في الفقه ، فإننا نشير باختصار إلى هذه الكتب المصنفة ، فالحاوي الكبير للماوردي من أهم كتب الفقه في المذهب الشافعي وأوسعها ، مع المقارنة ببقية المذاهب ، ولا يزال مخطوطاً حتىٰ الآن ، لعجز المهتمين بالتراث عن تحقيقه وطباعته ونشره ، ويقع في ٢٤ مجلداً كبيراً مخطوطاً ، وحقق بعض طلاب الدراسات العليا باباً من أبوابه للحصول على الدرجات العلمية في الماجستير والدكتوراه ، و«روضة الطالبين» للنووي من أهم الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي ، وخاصَّاً فيه دون مقارنة ، وطبع في ١٢ مجلداً كبيراً ، و«التنبيه للشيرازي» أشهر مختصر في الفقه الشافعي ، وكان الكتابُ الأساسي الذي يعول عليه الطلاب والعلماء حتى القرن

---

(١) كشف الظنون ١/١٠٦ .

السابع الهجري عند ظهور المنهاج للنووي ، وكان الفقهاء والطلاب والعلماء يتنافسون في حفظ «التنبيه» وله شروح وتعليقات كثيرة ، و«الأحكام السلطانية» للماوردي أشهر كتاب في الأنظمة الإسلامية ، وخاصة في نظام الحكم ، والخلافة ، والقضاء ، والحسبة ، والمظالم ، والسياسة الشرعية ، ومعظم المؤلفين عالة عليه في موضوعه ، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي أشهر كتبه الفقهية على الإطلاق ، وقد بلغ فيه القمة ، وتوَّج الكتب النظيرة له عند علماء الشافعية قبل السيوطي ، ثم صار مثلاً للاحتذاء به والاقتداء فيه ، والسير على منواله ، كما صرح ابن نجيم الحنفي ، وسوف نخص كتاب الفتاوىٰ الفقهية بدراسة خاصة .

السيوطي يبلغ درجة الاجتهاد:

ومما يعزز **مكانة السيوطي الفقهية** ، وامتلاكه ناصية الفقه أنه لم يقف في طلبه ودراسته والتدريس فيه ، والإفتاء ، والتصنيف عند حد معين ، بل قصد فيه الذروة ، وسعىٰ إلى القمة ، وحرص على الوصول إلى ينابيع الفقه ومعينه ، وليبلغ درجة الاجتهاد التي وصلها الأئمة الفقهاء ، ولا يدركها إلا القليل النادر ، وخاصة في القرون الأخيرة .

والاجتهاد أعظم درجات الفقه في الدين ، والتفقه في الشرع ، والإحاطة بفهم النصوص ، والقدرة على الاستنباط منها ، وبذل الجهد في معرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية[1] ، وله شروط معينة ، وصفات محددة ، ويعتمد على إتقان عدة علوم وفنون متنوعة .

والسيوطي رحمه الله تعالى **توفرت فيه شروط الاجتهاد** ، وكملت فيه صفاته ، وحصل العلوم المطلوبة ، وخاصة العلوم الشرعية ، والعلوم

---

(١) هذا ما يبينه العلماء في كتب علم أصول الفقه الإسلامي ، انظر على سبيل المثال: نهاية السول في شرح منهاج الأصول للبيضاوي ، والشرح للإستوي ٤/ ٥٢٤ .

العربية ، وعلوم الآلة ، حتى أدرك مناط البحث والاستنباط ، وعرف بنفسه ذلك ، فلم يتوارَ عن الأنظار ، ولم يبخس نفسه حقها ، ولم يتواضع تقيّة ، فأعلن الاجتهاد ، وادعى وصوله إليه ، وأنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، وكسر القيد الوهمي الذي شاع في غلق باب الاجتهاد ، وطلب السيوطي فتحه لمن توفرت فيه شروطه ، وأثبت أن الاجتهاد باق في الشرع ، وأنه موجود في كل زمان ومكان ، وأقام الحجة الشرعية على ذلك ، وقدَّم الأدلة التاريخية ، والأمثلة العملية من كبار العلماء والفقهاء في مختلف المذاهب على توالي الأزمان ، وصنف كتاباً في الاجتهاد وشروطه ، والدعوة إليه ، ووجوب إحيائه وممارسته ، وشنّ الهجوم على دعوى إغلاق باب الاجتهاد ، ونعى على الداعين لتركه أو التخلي عنه ، أو التواضع في إخفائه ، وأشار إلى ذلك في عنوان كتابه: «**الرَّدُّ على من أَخْلَدَ إلى الأرض ، وجَهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**»[1].

ويصف السيوطي نفسهُ هذا الكتاب بقوله: «وهو كتاب جميل حافل ، فيه نفائس متعلقة بالاجتهاد»[2] ، وعرض في الباب الأول نصوص العلماء على أن الاجتهاد في كل عصر فرض من فروض الكفايات ، وأنه لا يجوز شرعاً إخلاء العصر منه[3] ، وصرح في سيرته الشخصية ، فقال: «وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى ، لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها

---

(١) طبع الكتاب عدة مرات ، منها طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣هـ/ ١٦٨٣ م بتقديم وتحقيق الشيخ خليل الميس ، ومنها طبعة مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم.

(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض ، مقدمة المحقق فؤاد عبد المنعم ص ١١.

(٣) المرجع السابق ص ٢١.

بالفخر ، وقد أزف الرحيل ، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ، ومداركها ونقوضها وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيه لقدرتُ على ذلك من فضل الله»[1] .

ويقول السيوطي أيضاً: «فقد بلغت ـ والحمد لله والمنّة ـ رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية ، وفي الحديث النبوي ، وفي العربية»[2] ، ويقول في دعوى الاجتهاد: «فإني لم أقله في الابتداء صريحاً بلساني ، وإنما ذكرت ذلك في بعض الكتب... فنقله من قصد التشنيع ، لا الشهرة ، فلما روجعت فيه صرت أقرر لمن راجعني فيه أمره... مع أني عددت تصدي هذا العدو لإشهاره فضلاً من الله أجراه على يديه ، فلا أستطيع القيام بشكر عشر معشاره»[3] .

ولكن العلماء لم يسلموا له هذه الدعوى ، لأنه لم يبتكر أصولاً للاجتهاد ، وقواعد للاستنباط مستقلة عن غيره ، ليعتمد عليها في اجتهاده ، دون أن يقلد غيره ، كما هو شأن المجتهد المطلق كإمام لمذهب ، وأنه اعترف أنه لم يصل في الفقه والفرائض درجة بقية العلوم التي تبحر بها ، وأنه دون ذلك في أصول الفقه[4] ، وهذا يحتاج لبحث مستقل عن «اجتهاد السيوطي» .

توفر شروط الفتوى عند السيوطي:

إن المفتي يخبر عن حكم الشرع ، ويبين حكم الله تعالى الذي عرفه

---

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٩ .

(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض ، مقدمة المحقق خليل الميس ص ١٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣ .

(٤) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨ ، الرد على من أخلد إلى الأرض ، مقدمة خليل الميس ص ١٣ .

ووصله إليه إما باجتهاده ، كالأئمة ، والمجتهد المطلق ، وإما بما وصل إليه إمام مذهبه الذي يتفق معه فيه ، أو يقلده به .

والكلام السابق يدل على أن السيوطي بلغ رتبة الاجتهاد عند تقدم السن ، ولذلك لم يمارسه بتوسع كبقية الأئمة ، نازعه فيه غيره في هذه الدعوى ، ولكن ظهر أثر اجتهاده في عدة جوانب وكتب ، وهي :

١ ـ كتاب الاجتهاد «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» .

٢ ـ تقعيد القواعد الفقهية في كتابه : «الأشباه والنظائر» .

٣ ـ تفرد السيوطي بخمسة وثلاثين رأياً ، صنف فيها كتاباً سماه «التحدث بنعمة الله» ، وختمه بهذه المسائل والآراء التي أثبت فيها اختياراته .

ويظهر من ذلك أن السيوطي مجتهد مطلق ، «وهو الذي لم يقلد إمامه ، ولكن سلك طريقه في الاجتهاد» ، بخلاف المجتهد المستقل «الذي استقل بقواعده لنفسه ، يبني عليها الفقه خارجاً عن قواعد المذاهب المقررة»[١] .

فالسيوطي بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، ولكنه تابع للإمام الشافعي ، وهذا ما يصرح به فيقول: «والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق ، لا الاستقلال ، بل نحن **تابعون للإمام الشافعي** رضي الله عنه ، وسالكون طريقه في الاجتهاد ، امتثالاً لأمره ، ومعدودون من أصحابه»[٢] .

ويُضاف إلى ذلك **خبرة السيوطي الواسعة في الفقه عامة** ، وفي فقه المذهب الشافعي خاصة ، واختصاره أمهات كتب الشافعية السابقة ، كل

---

(١) الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١١٢ ، ١١٥ ، تحقيق الميس .
(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١١٦ ت الميس ، ص ٩٨ ت عبد المنعم .

ذلك يُؤهله لمنصب الإفتاء والفتوىٰ ، وتكشف قدرته الكاملة على بيان الأحكام الشرعية ، مع التذكير والتركيز على كتابه العظيم «الأشباه والنظائر» الذي يتضمن القواعد الفقهية في فقه الشافعية ، والتي تعتبر إحدى وسائل الفتوى ، والاستشهار فيها.

يقول ابن النجار الفتوحي عن القواعد الفقهية ، وأنها أحد أبواب الاستدلال للأحكام الشرعية ، «قواعد الفقه تشبه الأدلة ، وليست بأدلة ، ولكن ثبت مضمونها بالدليل ، وصارت يقضىٰ بها في جزئياتها ، كأنها دليل على ذلك الجزئي ، فلما كانت كذلك ناسب ذكرها في باب الاستدلال»[1].

وهذا يقودنا إلى بيان ممارسة السيوطي للفتوىٰ والإفتاء ، ودراسة فتاويه التي دونها بنفسه.

المبحث الثالث: في فتاوى السيوطي

ممارسة السيوطي للفتوى:

بلغ السيوطي الأوج في علم الفقه ، وذاع صيته بين العلماء ، وانتشر اسمه في الآفاق واتسعت شهرته في البلاد ، والتف حوله الطلاب ليأخذوا عنه ، فدرسهم الفقه ، وحلق في أجوائه وكتبه ، ثم مارس الإفتاء ، وقصده الناس بالفتوى من القاهرة ومدن مصر وغيرها ، لبيان الأحكام الشرعية في المسائل والأسئلة ـ المعروضة عليه ـ.

وذكر السيوطي ذلك عن نفسه ، فقال: «وأفتيت من مستهل سنة إحدى سبعين»[2] أي وثمانمئة للهجرة ، أي كان عمره إحدىٰ وعشرين سنة ، وقال أيضاً: إنه لازم وَلَدَ علم الدين البُلقيني ، وقرأ عليه عدة كتب

---

(١) شرح الكوكب المنير ٤/ ٤٣٩.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨.